انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية (1929) على المغرب

حمادي أشبان

تقديم:

التاريخ محاولة جدلية للربط بين الماضي والحاضر، ذلك أننا لا يمكن أن نفهم الكثير من المشاكل السيوسيو-اقتصادية، وواقع التأخر التاريخي الذي يعيشه المغرب كباقي بلدان العالم المتخلف، إلا بالرجوع الى الوراء لمحاولة إزالة الستار والغموض عن الماضي.

إن الكتابات التي ساهم بها بعض الأجانب من مؤرخين واقتصاديين وسوسيولوجين أمثال: (R. Hoffher, R. Gallissot, V. Piquet... وغيرهم)، (رغم أهميتها) لا تعطي صورة حقيقية عن ماضي المجتمع المغربي لكونها عن وعي أو غير وعي في الايديولوجيا الكولونيالية التي تحاول البحث عن مواطن الضعف لتبرير استعمال البلاد المغربية.

يعتبر موضوع (الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على العالم المتخلف)، من المواضيع التي لا زالت تحظى باهتمام بالغ من قبل الدارسين، غير أن هذا الموضوع لا يدعي الإحاطة بمختلف الجوانب، مما يتطلب مزيدا من البحث من طرف المؤرخين والاقتصاديين العرب والمغاربة على الخصوص.

إننا في حاجة الى كتابة\وإعادة كتابة تاريخ المجتمعات المهمشة، فكما يقول «عبد الكبير الخطيبي» يظل «التساؤل اللانهائي يسيل في جسمنا وعقلنا بعنف،... لأن تاريخ الإنسان في هذه الأرض عنف عنيف، يقلقنا ويمزقنا بين الحياة والموت... بين التراثوالمعاصرة».

I – الامبرياليات أصل ونقطة انطلاق الأزمة\ الأزمات:

طبيعي أن تأتي الأزمات السوسيو–اقتصادية نتيجة مباشرة للحرب (العالمية الأولى) التي كانت حربا إمبريالية(1)، فلم يكد العالم ينتهي من ويلاتها، وتبدأ ملامح الانتعاش، حتى داهمته الأزمة التي تعد بشهادة بعض الاقتصاديين كـ(Fritz Sternberg و J.K. Gal-brait) أخطر أزمة عرفها التاريخ البشري، لوقعها الشديد على الامبريالية، بل ذهبت أبعد من ذلك لتمس المستعمرات المرتبطة بالمتروبول والتي تصب في طاحونة الامبريالية.

إن الأزمة رسالة حملها التوسع الرأسمالي(2) لتصيب الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من الأمم والشعوب، وبالتالي كانت مسؤولة عن التخريب الطويل والتخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتلكؤ عملية التطور التي عانت منها بلدان وشعوب العالم خاصة المتخلف.

انفجرت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 داخل أغنى دولة في العالم، نتيجة للعيوب التي تنخر النظام الرأسمالي (باعتباره نظام مأزوم بطبعه) وفي مقدمتها عدم التوازن بين الانتاج والاستهلاك، ولقد انطلقت الأزمة في بدايتها من بورصة نيويورك بفعل الارتباك في سوق القيم. وتتميز أزمة البورصة بكونها مظهرا فقط لأزمة أعمق ترتبت عن وفرة الانتاج، ولنقل مع گالبرايت GALBRAIT «إن السوق المالية كانت مرآة تعكس المشاكل والصعاب التي آلت إليها الحالة الاقتصادية(3)

وترتبت عن هذه الأزمة نتائج عديدة نوجزها في تدهور الاقتصاد الأمريكي، واتساع البطالة وتدهور القوة الشرائية، وكثرة الاضطرابات الدموية. كما كانت لهذه الأزمة انعكاسات على الفكر السياسي و(الفكري) وتمثل هذا الأخير في ظهور نظريات ترمي الى التخفيف من حدة الأزمة وإيجاد الحلول الناجعة لها:

* نظرية الظرفيين التي كانت تهدف الى إعادة توزيع الثروات على أسس سليمة وتنسب

الأزمة الى الوفرة.

* نظرية المخططين التي تهدف الى اعتماد التخطيط وتنسيق الانتاج مع الاستهلاك.

إذا كانت هذه بإيجاز صورة للحالة الاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية منبع الأزمة، فإن وقعها لا يختلف كثيرا في باقي بلدان العالم باستثناء الاتحاد السوفياتي.

كيف، ولماذا انتقلت الأزمة الى المستعمرات؟

إن التساؤل المطروح يفرض طرح تساؤل آخر: ما هو الارتباط الموجود بين ظاهرتين هما قاعدة (العالم المتخلف)، ظاهرة الاستعمار، وظاهرة التخلف؟ لقد اصطدمت البنيات التقليدية في هذه المجتمعات المستعمرة (فتح الميم) بموجة التغلغل الاستعماري التي أخذت تجتاح العالم سواء عن طريق التوسع المتزايد للسوق العالمية أو عن طريق انتقال الرساميل الى هذه البلدان. وفي هذه الشروط التاريخية المحددة من انتقال الرأسمالية الى طورها الامبريالي، لم يكن ممكنا أن تتخذ البنيات الاجتماعية - الاقتصادية الراكدة مسارها الصحيح(4) بل كان عليها أن تتخذ نتيجة اصطدامها بنمط انتاج دخيل شكلا آخر هو الشكل الكولونيالي أي شكل الارتباط التبعي البنيوي للتطور الرأسمالي للإمبريالية. ولقد كان بالطبع لهذا الشكل الكولونيالي أثره العميق في تطور هذه المجتمعات، وكان يمثل بالضرورة علاقة سيطرة بنيوية تسيطر فيها الأولى «الرأسمالية» بحكم منطق تطورها على الثانية، وتظهر هذه العلاقة الكولونيالية في تبعية المستعمرات (الى الآن) تبعية اقتصادية تامة للدول الرأسمالية الاستعمارية.

من هنا يمكن التأكيد على أن الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول الرأسمالية الصناعية تعكس آثارها بشكل مباشر على العالم المتخلف. إن التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه المستعمرات هو وليد الاستعمار والأزمات التي تلحق بهذه البلدان في النظام الرأسمالي (بالإضافة الى عوامل أخرى حتى لا نسقط في النظرة الأحادية الجانب)، وهذا ما سنعرض له في النقطة اللاحقة، وسيكون المغرب هو النموذج المختار، فما هو نصيب المغرب من هذه الأزمة؟

II - المغرب في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية:

عرف المغرب بحكم توقيعه لمعاهدة الحماية بين المخزن والإدارة الاستعمارية سنة 1912، وبحكم ارتباطه كباقي المستعمرات بالأنظمة الرأسمالية الأزمة الاقتصادية. ما هي أسباب وعوامل انتشار الأزمة الاقتصادية العالمية في المغرب؟ وما هي مظاهرها؟ ثم ما هي نتائجها العامة؟

1) عوامل انتشار الأزمة الاقتصادية العالمية بالمغرب:

أ) العوامل الرئيسية:

بدأ التغلغل الاقتصادي للرأسمالية الاحتكارية كظاهرة امبريالية في أواخر القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، يتسلل الى المغرب في شكله الموالي عن طريق إرهاق خزينة المخزن بالديون، وغزو السوق المغربية بالبضائع الأجنبية(5). وقد أدى هذا التدخل الأجنبي في المغرب الى تحطيم البنيات التقليدية الماقبل رأسمالية (Pré-capitaliste)، إلا أن هذا التدمير لم يكن حاسما وشاملا، والنتيجة هي تعايش نمط الانتاج الكولونيالي الدخيل مع نمط الانتاج المحلي التقليدي، وإلحاق هذا الأخير بشكل من الأشكال في النظام الرأسمالي العالمي، مما جعله يتأثر بمختلف التقلبات التي تعرفها الأسواق الرأسمالية، والأزمات التي تصيب قطاعات أساسية لاقتصاد موجه أساسا نحو التصدير.

إن هذا العامل الخارجي المتمثل في الغزو الاقتصادي الكاسح قد دمر أسس المجتمع المغربي، وخلق بنية اقتصادية كولونيالية على أنقاضه مكملة للاقتصاد الفرنسي خصوصا والامبريالي بصفة عامة(6). وهذا ما عبر عنه (كاليسو GALLISSOT) بقوله: «أدى

الاستعمار الى خلق اللاتوازن الاقتصادي، ويظهر ذلك من قلة التشغيل نتيجة الأزمة الاقتصادية التي مست البوادي المغربية، مما كان عاملا في نزوح العديد من الفلاحين نحو المدن ذات الشغل المحدود»(7).

ب) العوامل الثانوية:

لعبت بعض العوامل الأخرى دورا تكميليا في خراب الاقتصاد المغربي وفقر الفلاحين، فبعد أن اغتصب المستوطنون الزراعيون الأراضي الصالحة للزراعة، وجد الفلاحون المغاربة أنفسهم محصورين في بقع أرضية قاحلة. كما كانت الأراضي الموجودة في حوزة الشيوخ والقواد تتسع تدريجيا على حساب الفلاحين المتوسطين والصغار، مما دفع هؤلاء الفلاحين الى الهروب من بطش وجشع الاقطاعيين «ففي سنة 1928 غادرت 800 عائلة قراها من قبيلة دمسيرة»(8).

إن الفلاح المغربي كان يشقى لا من أجل تحقيق تقدم في مستواه المعاشي بل من أجل جيوب المرابين وأعوان السلطة. ولقد استفحلت هذه العوامل وازدادت خطورة بفعل انتشار مجموعة من الكوارث والأوبئة (الفيضانات، وباء التيفوس، المجاعة سنة 1928)، وازدادت خطورة الوضع بسبب الإهمال التام من طرف الحماية لمصير الفلاحين المغاربة الذين كانوا الضحية الأولى للتحالف بين الإقطاعيين وقوات الاحتلال، وهذا ما سيسهل عملية انتشار الأزمة الاقتصادية التي ستزيد الوضعية المتردية خطورة.

خلاصة القول هدفت الرأسمالية الفرنسية الى إخضاع مقومات وموارد المغرب لحاجيات السوق الفرنسية والأجنبية، والى استغلال الأرض والإنسان في إطار تقسيم عمل ذي طبيعة استعمارية، وكانت هذه البنية الكولونيالية الأساس الأول الذي سيتأسس فوقها النظام الرأسمالي التبعي في المغرب مما سيجعله يتأثر دوما بالركود العام الذي يعرفه نمط الانتاج الرأسمالي في ظل الرأسمالية الاحتكارية، وبالتالي ستنعكس أزماته على الجماهير الشعبية، كلما تعرض الاقتصاد الامبريالي المهيمن لأزمة، وما أكثر الأزمات في حياته!!

2) أهم مظاهر الأزمة الاقتصادية في المغرب:

أ) في الميدان الفلاحي:

تطور الاستيطان الزراعي بشكل خطير خلال فترة ما بين الحربين، ومع تراجع مقاومة القبائل كثف الاستعمار جهوده للإستيلاء على الأراضي الخصبة وأغلبها في مناطق الشاوية، وعبدة،ودكالة(9).

وتميزت الزراعة الأوروبية في المغرب بكونها دخيلة، قامت على ابتزاز الأرض وظلت عرضة للانهيار، بسبب ارتباط الاقتصاد الأوروبي في المغرب إمكانيات التصدير الى الخارج.

إن الطبيعة التصديرية للزراعة الأوروبية في المغرب وارتباطها بمصلحة الاقتصاد الرأسمالي جعل المستوطنين الزراعيين يحصلون على اعتمادات وقروض من عدة مؤسسات مالية، بينما كان نصيب الفلاحين المغاربة حصرهم في بقع أرضية قاحلة، وإثقال كاهلهم بالضرائب خاصة في فترة الأزمات الاقتصادية ومنها أزمة 1929.

ب) في الميدان الصناعي:

اتجهت الصناعة في المغرب الى خدمة حاجيات الميتروبول بتصدير الثروات المعدنية على شكل مواد خام، والاعتماد على مشاريع صناعية تزكي وتدعم هذا الاختيار كبناء الموانئ والسكك الحديدية والطرقات(10).

ولم تكن السياسة الاستعمارية ترمي الى القيام بتصنيع حقيقي يوفر إمكانيات واسعة لتشغيل اليد العاملة المغربية، فهذا ما لا يمكن تصوره إلا في إطار استراتيجية بناء اقتصاد

وطني متطور ومستقل، وبالتالي في شروط اقتصادية، سياسية واجتماعية تمثل نقيض الاستعمار بالذات. فلقد كرس الاستعمار كل جهوده لإرساء صناعة تمكنه من نهب خيراتنا وربط اقتصادنا بالسوق الرأسمالية العالمية.

خلاصة القول، لقد كان المغرب على رأس الدول الخاضعة لفرنسا المصدرة للمعادن، وكانت مبيعات القطاع المعدني تدر أرباحا خيالية إلا أن اندلاع الأزمة الاقتصادية كانت ضربة قاسية لهذا القطاع بسبب انهيار الأسعار وانغلاق الأسواق الخارجية وتوقف أغلب المناجم عن الانتاج مما ساعد على انتشار البطالة وحرمان عائلات عديدة من مصدر عيشها (في مختلف الأنشطة الصناعية كالصناعة التحويلية، والاستخراجية، والتقليدية...).

ج) في الميدان التجاري والمبادلات:

تلعب التجارة الخارجية دورا أساسيا في الاقتصاد الوطني لأي قطر، بل تشكل العمود الفقري، لهذا الاقتصاد. ولقد شهدت التجارة الخارجية المغربية تطورا كبيرا بعد توقيع معاهدة الحماية سنة 1912 نتيجة تدفق المهاجرين الأوروبيين، وتجهيز الموانئ والطرق والسكك الحديدية تجهيزا حديثا. وكانت إدارة الحماية تنوي من وراء ذلك إحكام طوق الهيمنة الامبريالية لاستغلال مصادر الثروة المغربية وهذا ما أكد عليه المقيم العام (ثيودور ستيغ) في خطابه أمام إحدى الغرف التجارية مذكرا أصحاب المصالح الاقتصادية الفرنسية بطبيعة وجودهم وما تنتظره فرنسا منهم: «إنها تلقت وتنتظر أن تتلقى منكم المزيد من المواد الغذائية، والمواد ذات الضرورة الأولية التي لا تنتجها الميتروبول أو تنتج منها كميات غير كافية، إنها تطلب من المغرب كمية وافرة أكثر فأكثر من مواد سطح وباطن الأرض التي من اللازم أن تشتريها من الخارج على حساب عملتها الوطنية»(11).

ظل المغرب يلعب دور المستهلك للبضائع والمنتوجات الفرنسية، كما كان يزودها بحاجياتها المختلفة، وقد كان المغرب من حيث قيمة المبادلات التجارية بلدا مستهلكا أكثر منه مصدرا.

ولقد عرف قطاع التجارة الخارجية منافسة حادة بين مختلف الدول الامبريالية الكبرى. وواجهت فرنسا هذا الوضع بإعادة النظر في بنوذ مؤتمر الجزيرة الخضراء (1906) فأدمجت

الاقتصاد المغربي بالفرنسي، مما جعله يتأثر دوما بالأزمات الاقتصادية.

III - نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية على الأوضاع المغربية

1) انعكاسات الأزمة على الوضع الاقتصادي:

عرف الاقتصاد العصري الذي أقامته فرنسا في المغرب خلال فترات زمنية متقاربة عدة أزمات عكس عمق ارتباطه بالاقتصاد الفرنسي والأسواق العالمية. ورغم الجهود التي بذلتها المصالح الرسمية في الميتروبول الأوروبي وفي المغرب لتدعيم أسس الاقتصاد الأوربي، فقد انهارت ركائزه بمجرد اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية.

وبفعل الأزمة الاقتصادية العالمية انخفض الانتاج الفلاحي بتوالي السنين، وتدهورت القوة الشرائية لمعظم الفلاحين وهلاكهم، الأمر الذي دفعهم الى الهجرة من القرى خوفا من الجوع في اتجاه المدن بحثا عن العمل.

وعرفت الصناعة خاصة الاستخراجية أزمة خطيرة نتج عنها إغلاق 42 شركة منجمية سنة 1934، وأخذ عدد الشركات الصناعية المفلسة يزداد ارتفاعا من 57 سنة 1934 الى 97 سنة 1937، الشيء الذي ترتب عنه انخفاض الاستثمارات الحرة من 240 مليون فرنك الى 30 مليون فرنك خلال هذه الفترة(12).

2) انعكاس الأزمة على الوضع الاجتماعي:

أ) الهجرة القروية وظهور اليد العاملة المغربية:

تعتبر الهجرة القروية نتيجة حتمية لمختلف الأزمات الخانقة التي عاشتها الفلاحة، وحدة القمع الذي مارسه رجال المخزن والإدارة الاستعمارية على الفلاحين في أراضيهم. ومهما تكن الأسباب فقد عرف المغرب خلال فترة الأزمة هجرة فريدة من نوعها حيث تقلصت القاعدة الاجتماعية للطبقة المتوسطة والصغيرة في البوادي المغربية(13).

وكانت المدن الصناعية الكبرى الساحلية كالدار البيضاء والمراكز المنجمية (كخريبكة، واليوسفية...) وأوراش البناء، مناطق جذب للسكان. وهكذا يتضح «كيف ساهمت عملية نزع ملكية الأراضي من الفلاحين كما ساهم عدم تطوير الصناعة التقليدية حتى لا تنافس منتوجاتها إنتاج ورواج السلع الأجنبية في تفقير عدد كبير من السكان وإلقائهم في أحضان البطالة والأعمال الموسمية، وتم بذلك خلق الشروط الموضوعية لظهور أيادي عاملة أجيرة في خدمة الرأسمال الأجنبي(14).

فقبل التغلغل الإمبريالي لبلادنا لم يكن هناك ما يمكن نعته بالبروليتاريا (بالمفهوم الماركسي)، وهذه الملاحظة من الضروري تسجيلها ذلك أن الطبقة العاملة لم تنشأ إلا مع بداية تفكك وانحلال البنيات الماقبل رأسمالية التي كانت سائدة وإرساء علاقات الانتاج الكولونيالي.

إن السياسة الاستعمارية وليس (البورجوازية المغربية كما يظن البعض) هي التي خلقت الشروط الطبقية والسياسية لظهور طبقة عاملة قادرة على خوض النضال ضد الاستعمار قصد القضاء على أسس البنية الاقتصادية الدخيلة - لهذا فإن تحطيم علاقات الإنتاج السائدة أو بالإحرى خلق وغرس علاقات جديدة لم يتم في إطار تحرري وإنما في إطار استعماري\استقلالي، فالأصل الطبقي والاجتماعي للطبقة العاملة الأوروبية يختلف عنه في المغرب، بالإضافة الى اختلاف الخصائص بين الطبقتين.

وقد نشأت الطبقة العاملة المغربية في قطاع البناء، فمع التراكم الأولي للرأسمال التبعي ظهرت مدن وتوسعت أخرى، وشيدت الطرق والسكك الحديدية، فكانت اليد العاملة لهذا السبب كثيرة العدد خاصة أن قبائل عديدة كانت تجبر على شق الطرقات بكامل أعضائها الذكور. ويذكر «المازوني» أنها (أي الطبقة العاملة) «كانت تقدر بحوالي 100.000 نسمة سنة اندلاع الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي، وكان أغلبها في قطاعات البناء، والمناجم، والنقل...(15) وبذلك يتسنى لنا أن نقول بأن الاقتصاد الأوروبي العصري قد نشأ وترعرع على أكتاف اليد العاملة المغربية، وقد كان طبيعيا أن يتعرض العامل المغربي عكس نظيره الأوروبي لكافة أساليب القهر الجسدي والنفسي الذي يسلطه الرأسماليون على العمل المأجور باعتبار هذا الأخير لا يملك وسائل الانتاج «فالإنسان الذي لا يملك غير قوة عمله يصبح بالضرورة ومهما كانت عليه الأحوال الاقتصادية والاجتماعية عبد الذين يضعون أيديهم على شروط العمل اليدوية فهو لا يستطيع أن يعمل وبالتالي أن يعيش إلا بإذن هؤلاء»(16) على حد تعبير منظر البروليتاريا كارل ماركس.

ب) انتشار البطالة:

أدت الأزمة الاقتصادية العالمية الى إغلاق المؤسسات الصناعية والمناجم، مما ساهم في تفشي ظاهرة البطالة، ولم تقتصر هذه الظاهرة على المدن الكبرى بل عمت مختلف المدن المغربية كمراكش، وفاس، ومكناس. ويعرف «إيفان» الأزمة الاقتصادية بأنها تتمثل في «وفرة اليد العاملة وقلة الشغل» أو كما عبر عن ذلك ماركس في سياق حديثه عن الطبقة العاملة بقوله «إن غابات الأيدي التي ترتفع طلبا للعمل تتكاثف أكثر بينما الأيدي ذاتها تزداد نحولا وهزالا».

وستزداد الأوضاع خطورة في صفوف العمال بدخول المكننة وتعميم استعمال الآلة، فبمجرد ظهورها ألقت العمال اليدويين الى الشارع، وفي مجرى تحسينها وتطويرها تطرد العمال فئات كاملة.

ج) أزمة السكن وانتشار مدن القصدير:

عرف المغرب في بداية الثلاثينات تطور الهجرة الداخلية نحو المدن، وترتب عن هذه الحركة نمو الأكواخ التي تسكنها الفئات الكادحة والمتضررة. ويمكن القول رغم عدم وجود الإحصاءات المعتمدة بخصوص المستوى المعاشي للسكان المغاربة «أن أغلبية النازحين الى المدن يعيشون في منازل دون المستوى السكني اللائق، بل إن الكثير من هذه المساكن لا يعدو أن يكون أعشاشا حقيرة»(17).

ولقد انتشرت هذه الأحياء القصديرية في عدة مدن مغربية: كالدار البيضاء، والرباط، والقنيطرة، فأول ما يفكر فيه العامل المغربي بعد الهجرة هو بناء مسكن، فعرفت مدن الصفيح "Bidon villes" توسعا كبيرا خلال فترة الأزمة «ففي سنة 1932 كانت مدن القصدير في الدار البيضاء تضم وحدها 85 ألف شخص»(18).

وقد عم الفقر والبؤس داخل هذه الأحياء بعد أن تدهورت القوة الشرائية للمواطنين، كما كانت تحفل بالأوبئة والأمراض المختلفة، وساهمت كل هذه العوامل في بروز ظواهر اجتماعية ومهن وضيعة كالشحاذة، وماسحي الأحذية، ثم انتشار البغاء، فمن الثابت أن سياسة التفقير والحرمان والظلم الاجتماعي هي عوامل أساسية دفعت بالعديد من النساء الى بيع أجسادهن، «فالبغاء ليس إلا تعبيرا متميزا عن البغاء البروليتاري العام والقضاء على البغاء النسائي مشروط بالقضاء على البغاء البروليتاري»(19).

3) انعكاس الأزمة على الوضع السياسي:

* رد الفعل الجماهيري تجاه السياسة الاستعمارية:

إن الهدف من تناول هذه النقطة هو رسم الإطار الوطني الذي كانت تتحرك فيه كل العمليات التحررية، وكافة التفاعلات الجماهيرية ضد المستعمر. ولقد وجدت ظروف سياسية، اقتصادية، واجتماعية أعطت للنضال صفته الوطنية وتجلت هذه الظروف في تطور التجربة الاستعمارية للبلاد على جميع المستويات منذ 1912، وكذا في ظروف الجماهير التي عرفت

سواء في المدينة أو البادية قهرا بلغ أوجه خلال فترة الأزمة.

والجدير بالذكر أن البدايات الأولى للعمل السياسي بالمغرب بدأت قبل أن تتطور حركة المجتمع الطبقية بما فيه الكفاية والتي سيساهم في خلقها الاستعمار سواء ماديا «الطبقة العاملة» أو سياسيا «البورجوازية الوطنية» «ولذلك يمكن القول إن أهمية الاقتصاد الامبريالي بمقدار ما غرس اختلالات قوية في الاقتصاد والمجتمع التقليديين بقدر ما عجل بأسباب الصراع الطبقي الجنيني»(20). غير أن هذا لا يعني أن النشاط السياسي الذي ظهر في المدن عقب تراجع كفاح القبائل في البادية «كان يعبر بشكل واضح عن تمايز طبقي بقدر ما كان يعبر عن معارضة موضوعية شاملة تواجه غرس بنية استعمارية بالعنف نجم عنها تساقط وانسحاق فئات من الحرفيين والفلاحين»(21).

وقد كان في مقدمة المشاركين في هذا العمل بالإضافة الى المتضررين من الاقتصاد الاستعماري (الحرفيون، الفلاحون، البورجوازية الوسطى، ثم الشبيبة المثقفة الدينية والوطنية)، ومن هنا كانت هذه الحركة تستقطب ومنذ البداية كل أطراف الحركة الاجتماعية المتواجدة في البلاد بقيادة الشبيبة الوطنية والدينية الممثلة لمصالح البورجوازية الوطنية(22).

وعلى العموم سهل المشروع الاستعماري في البلاد بتنوع مستوياته ظهور بعض الفئات البورجوازية الوطنية بمظهر الحامي الوطني لما يصيب العلاقات الاجتماعية من تفكك، والاقتصاد المغربي من تدمير، والبنيات الفكرية والسياسية من تحول، وهكذا انتشرت الفكرة الوطنية في ربوع المغرب وصار لدى الرأي العام الوطني وجود بدائل أخرى لما تقترحه عليه الحماية الفرنسية. «كما صار من المألوف أن تكتب الجرائد الوطنية العلنية في تلك المرحلة متسائلة: ما العمل المغربي؟ إنه أكثر من حزب، إنه حركة وطنية عميقة تترجم تطلعات شعب بكامله الى تطوير ماضيه وحاضرته»(23).

1) فشل المقاومة المسلحة وقيام الحركة الوطنية:

كان اخضاع البلاد عملية عسكرية شاقة لم تنته إلا عندما دخلت البادية المغربية في مرحلة من الهدوء النسبي، وفي الوقت الذي تم فيه تكوين «نواة الحركة الوطنية».

يحاول البعض تصنيف المقاومة المسلحة ضمن المرحلة الأولى في الحركة الوطنية، أما المرحلة الثانية فتبتدئ سنة 1934 وهي مرحلة المقاومة السياسية. إن منطق هذا الرأي يرى أن الحركة الوطنية السياسية ولدت نتيجة فشل المقاومة المسلحة، وهذا ينفي وجود فكر سياسي مغربي قبل سنة 1934 وجرد من أي مضمون سياسي فتقدم الأحداث الكبرى التي عرفها المغرب منذ أواخر القرن التاسع عشر والمتمثلة في مناهضة القبائل للسلطة المركزية، كما ينفي هذا الرأي وجود أي تفاعل بين ما يجري في المغرب وبين ما يجري في الوطن العربي والبلدان الإسلامية وهذا ما يجعل أصحاب هذا الرأي يسقطون عن وعي أو غير وعي في التفسير الاستعماري لتاريخ المغرب(24).

ظهرت بوادر هذه المقاومة غداة الاحتلال الامبريالي «فإذا كانت ارستقراطية المخزن بما فيها القواد والفئات التجارية العليا قد ارتمت في أحضان الاستعمار الفرنسي فإن القبائل قد هبت لمقاومة الغزو الاستعماري»(25).

وبعد أن احتلت الجيوش الاستعمارية، منذ أوائل القرن بعض المدن الشاطئية بدأت تتحرك داخليا لتحقيق مزيد من التوسع فاصطدمت بمقاومة البوادي «وإذا كان الاستعمار لم يجد المقاومة الحازمة في بعض المدن التي أخضعت بسرعة وجد في البادية الصخرة التي لا تلين: تضامن وتكاثف شعبي لمقاومة الغزو بروح عالية لذلك عمد الاستعمار الى استخدام كل الأساليب الوحشية ضدها ليحطم عمودها»(26).

ولقد فشلت المقاومة المسلحة لا لتفككها ولقوة المستعمر العسكرية فحسب، ولكنها فشلت لعدم قدرة المغرب ببنياته التقليدية مواجهة الغزو الاقتصادي الامبريالي الكاسح، فالصراع كان يدور بين مجتمعين متناقضين اقتصاديا واجتماعيا وفكريا ... وحتما سيكون الانتصار حليف الطرف الأقوى «فالجيوش إذا لم تكن في قوتها تعكس واقعا اجتماعيا واقتصاديا، تصبح في أحسن الأحوال قشرة من حديد يسهل كسرها»(27). وكما يقول لينين استنادا الى كلاوزفيتس «الحرب اختيار لجميع قوى الأمة من اقتصادية وتنظيمية، والقوة العسكرية كقوة قبضة اليد، رهينة بصحة الجسد السياسي وحيويته، وصحة المجتمع وحيويته ككل».

ورغم انهزام المقاومة فقد كان لها تأثير كبير على حقل الحركة الوطنية الناشئة في المدن،

ولقد شكلت سنة 1934 نقلة نوعية حيث تشكلت «كتلة العمل الوطني» التي دشنت عهدها النضالي بتقديم لائحة المطالب الى كل من السلطان والمقيم العام والحكومة الفرنسية، ودعمت كتلة العمل الوطني هذه المطالب بتجنيد الرأي العام المغربي قصد تطبيقها، فكانت الجماهير فعلا مؤهلة لخوض غمار المعركة، فزيادة على الجماهير المبلترة (نتيجة تدمير الحرف ومضايقة التجار الصغار)، التحقت بها قوى جديدة من المهاجرين الذين انتزعت منهم أراضيهم بالعنف، والفئات المهمشة في المدن. «غير أن أماكن تواجد الكتلة ظلت مقتصرة على مناطق تواجد قادتها لذلك ظل تنظيمها محصورا في الدار البيضاء، سلا، فاس، القنيطرة والرباط. ولم يتجاوز أنصارها خلال هذه الفترة ثلاثمائة شخص»(28).

وبعد وصول الجبهة الشعبية الى الحكم في فرنسا شنت كتلة العمل الوطني .C.A.M حملات سياسية في باريس لإقناع الحكومة الفرنسية عن طريق الحوار بتطبيق هذا البرنامج (مطالب الشعب المغربي)، لكن رغم وصول الجبهة الشعبية الى الحكومة وتغيير موازين القوى لصالح اليسار فإن الأمر لم يتغير لأن المسألة لم تكن مرتبطة بوصول هذا الطرف أو ذلك الى السلطة بل بتوجيه استعماري أظهرته البورجوازية الاحتكارية الفرنسية لأن مصلحتها تكمن في غرس جذور الرأسمالية التبعية في البلاد.

وازدادت الأوضاع خطورة بعد تعيين «نوغيس» على رأس إدارة الحماية الفرنسية، وأثار هذا التعيين سخط الحركة الوطنية نظرا للسمعة التي تميز بها الجنيرال المذكور، ولوحشيته في قمع المظاهرات المعادية للسياسة الاستعمارية، وفشلت بذلك مساعي الوزاني وعلال الفاسي، ولم يعد أمام الكتلة غير نضال الشارع في محاولة لفرض تطبيق برنامج الإصلاحات.

وفي هذه الأثناء التي اشتد فيها هجوم (نوغيس) على الحركة الوطنية كانت كتلة العمل الوطني تعيش صراعات داخلية «فتحويل بنية كتلة العمل الوطني من حزب مغلق على نفسه الى حزب منفتح على القواعد الشعبية، سيطرح مشكلة السلطة داخل الحزب، إذ أن فكرة القيادة الجماعية لم تعد صالحة بعد هذا التحول...»(29).

إن هذا الانشقاق الذي ستعرفه كتلة العمل الوطني سيؤدي الى بروز تيارين «الحزب الوطني لتحقيق المطالب» بزعامة علال الفاسي وقد عقد أول مؤتمر له سنة 1937 بينما أسس

محمد بلحسن الوزاني «الحركة القومية».

لكن على الرغم من التناقضات الداخلية التي عرفتها كتلة العمل الوطني (لأسباب لا نريد الدخول في سردها) فإن أغلبية المدن المغربية خاصة العمالية ظلت في مظاهرات متعاقبة، فماذا عن هذه النضالات العمالية؟

2) نضالات (البروليتاريا المغربية):

عرف المغرب نضالات عمالية جد متقدمة، وقد لعبت السياسة الاستعمارية دورا رئيسيا في نمو وانتشار (الوعي الطبقي) وسط (البروليتاريا المغربية) وعملت الحركة الوطنية على استثمار الشعور الوطني لدى هذه الطبقة. وحافظت الحركة الوطنية على هذا الشعور وحاولت توجيه النضال الطبقي للعمال المغاربة ليصب في بوتقة النضال السياسي للحركة وهذا ما يفسر الى حد كبير ظاهرة (التسييس) المبكر (للبروليتاريا المغربية). لكن منذ أن تسلمت (الفئة البورجوازية) قيادة الحركة الوطنية، يمكن القول أن كل النضالات النقابية العمالية لم تعد نابعة من التحرك الطبقي الذاتي للعمال «إنهم كانوا يتحركون كوحدة ولكنها وحدة ليست نابعة من الذات بل هي نتيجة لوحدة الفئات البورجوازية»(30).

ومع ذلك فإن الوحدة داخل الحركة الوطنية لم تمنع من ظهور التناقضات بين الفئات البورجوازية والطبقة العاملة، وهذا ما أكده علال الفاسي في كتابه الحركات الاستقلالية بقوله: «...لا نعتبر الكفاح النقابي إلا جزءا من الكفاح العام الذي يرمي لتنظيم الأمة والحكومة المغربية وحشدها جميعا لحماية استقلال المغرب... وإنما نعتقد أنه ليس هناك كفاح غير الكفاح من أجل الاستقلال والحياة الحرة السعيدة في وطننا الذي هو وطن سائر طبقاتنا». إلا أن هذا لا يعني «بصفة قاطعة أن الحركة الوطنية كانت تتحكم سياسيا وتنظيميا في مجموع الحركة العمالية المغربية.

ورغم الاحتياطات التي اتخذتها إدارة الحماية فقد قام العمال المغاربة بنضالات أهمها إضرابات يونيو 1936، وقد انطلقت في البداية من الشركة المغربية للسكر «كوزمار»، وانتشرت سرعة في باقي القطاعات (مناجم الفوسفاط، أوراش البناء، وأمام ضغوطات العمال اضطرت

إدارة الحماية الى التنازل عن عدة مطالب أساسية (التخفيض في ساعات العمل، ثم الاعتراف بحق التنظيم النقابي...».

خلاصات في حاجة الى تعميق:

عرف النظام الرأسمالي خلال فترة ما بين الحربين أزمات اقتصادية عديدة أخطرها أزمة 1929 التي اندلعت من الولايات المتحدة الأمريكية لتنتقل الى دول العالم الرأسمالي، ثم لتصيب المستعمرات نتيجة لتفتحها على الأسواق الخارجية وتأثرها بتقلبات السوق العالمية.

وشهد المغرب كسائر المستعمرات الأزمة الاقتصادية نتيجة السياسة الاستعمارية الفرنسية التي أقامت بالمغرب نظاما اقتصاديا موجها الى الميتروبول لدعم نظامها الرأسمالي، وانتشرت الأزمة ومست كافة القطاعات الأساسية كالقطاع الفلاحي الذي اعتبرته فرنسا العمود الفقري لمخططاتها في المغرب، ثم انتقلت الى القطاع الصناعي بكافة فروعه.

وأدت الأزمة الاقتصادية الخانقة والكوارث الطبيعية المتلاحقة الى دفع قسم هام من الفلاحين نحو المدينة، بفعل تدهور الزراعة في الريف المغربي، وكون هؤلاء مع الصناع التقليديين والحرفيين المتضررين من سياسة المستعمر «البروليتاريا المغربية» التي سيعرف مستواها المعاشي انخفاضا مهولا نظرا لارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور وقلة التشغيل.

وباسم الروح الوطنية عارضت الحركة الوطنية سياسة المستعمر الهادفة الى استنزاف خيرات بلادنا، فاتجهت منذ البداية الى توجيه السخط الشعبي ومركزته ضد الاستعمار، وعبرت اليد العاملة المغربية عن وعيها العالي في رفضها للسياسة الاستغلالية الاستعمارية، وقد اتسم هذا الرفض في بعض الأحيان بالعنف فخاضت نضالات متعددة أهمها على الإطلاق نضالات يونيو 1936، وطالبت بمجموعة من الحقوق كتقليص ساعات العمل، ثم تأسيس تنظيمات نقابية للدفاع عن مصالحها، وكانت حرية التنظيم النقابي أحد المطالب الرئيسية التي ناضلت من أجل تحقيقها اليد العاملة المغربية.

هوامش

(1) لينين: الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، المجلد 5، دار التقدم، موسكو، ص423.

(2) ع.م. العمر: حركة التحرر العربي الى أين؟ دار المسيرة - بيروت، ص265.

* البورصة: تعتبر في النظام الرأسمالي سوقا دائمة للأوراق المالية.

(3) J.K. Galbrait: La crise économique de 1929, Ed Payot P.113.

(4) مهدي عامل: مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني - دار الفارابي - بيروت، ص30.

(5) عبد العزيز مالك: المغرب في ظل الاحتلال الامبريالي - أنوال - العدد 11 - السنة 1980.

(6) عبد العزيز مالك: نفس المقال.

(7) R. Gallissot: L`économie de l`Afrique du nord - Coll. q.s.j? P.U.F. P.7.

(8) أحمد تافسكا: تطور الحركة العمالية في المغرب، دار ابن خلدون - بيروت 1976 ص51.

(9) Victor Piquet: Le Maroc, Ed. Collin, Paris 1918, P.432.

(10) R. Gallissot: Le patronat européen au Maroc, Ed. Nord Africaines, Rabat, 1964, P.19.

(11) أحمد تافسكا: المرجع السابق، ص41.

(12) Abdelaziz Gellal: L`Investissement au Maroc (1912-1964), ed. Maghrébines, Casablanca 1976, P.28.

(13) مفهوم الكتلة الاجتماعية، أنوال، العدد 51، السنة 1983.

(14) عبد الرزاق الداوي: الاستيلاب في الوضع الاستعماري والمتخلف، أقلام، العدد 1، السنة 1976، ص69.

* نعني بالبروليتاريا: طبقة العمال العصريين الذين يضطرون الى بيع قوة عملهم لمالكي وسائل الانتاج ومستغلي العمل المأجور.

(15) Abdeltif Menouni: Le syndicalisme ouvrier au Maroc, éd. Maghrébines, 1967, P.124.

(16) كارل ماركس: العمل المأجور والرأسمال - دار التقدم - موسكو - ص90.

(17) دوركلاص أي أنشفورد: التطورات السياسية في المملكة المغربية، ترجمة: دة عائدة عايف، دة أبو حكمة، دار الكتاب - الدار البيضاء 1964، ص21-22.

R. Gallissot: Op cit, P.68. (18)

(19) كارل ماركس\ فرديريك أنجلز: البيان الشيوعي – ترجمة العفيف الأخضر – دار ابن خلدون – بيروت ص107.

(20) توفيق الشاهد: التاريخ الفعلي للنقد الذاتي، أقلام – العدد 9، السنة 1977، ص4.

(21) عبد العزيز مالك : ضرورة إقامة جبهة ديمقراطية مغربية، أنوال، العدد 41، السنة 1982.

(22) عبد العزيز مالك: نفس المقال.

(23) إرشاد حسن: حزب الاستقلال من الأمة الى الطبقة، الجسور، العدد 3، السنة 1981.

(24) أحمد تافسكا: المرجع السابق ص 150 – 151.

(25) عبد العزيز مالك: المقال السابق، أنوال، العدد 11، السنة 1980.

(26) أحمد أوبلحاج: البادية المغربية في العصر الحديث – الثقافة الجديدة – العدد 42 – السنة 1982 ص 39–73.

(27) ياسين الحافظ: الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة – دار الطليعة – بيروت، السنة 1979، ص119.

R. Rezette: Les parties politiques marocaines – (28) Paris 1955 P.255.

(29) ضريف محمد: الأحزاب السياسية المغربية – افريقيا الشرق – السنة 1988، ص24.

(30) اليزيد البركة: الطبقة العاملة المغربية – مجلة الأساس – العدد 1 – السنة 1983 ص8–11.